

التغيـــر المناخـــي وصحـــة النســـاء

مقاربة تقاطعية لفهم التحديات والآثار

EnviroX

Edraak
Foundation
For development and equality

التغير المناخي وصحة النساء

مقاربة تقاطعية لفهم التحديات والآثار

اعداد

ندا أمين – سلمى راوي

دراسة صادرة عن مؤسستي

إدراك للتنمية والمساواة - إنفيرو إكس

مصر 2026

المقدمة

لم يعد التغير المناخي حدثًا بعيدًا أو خطرًا مؤجلًا، بل أصبح واقعًا يوميًا يتسلل بهدوء إلى تفاصيل الحياة، ويعيد تشكيل شروط العيش والصحة والعمل والعلاقات الاجتماعية، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة. فمع تصاعد موجات غير درجات الحرارة وندرة المياه وتدهور الموارد الطبيعية، لا تتغير البيئة فقط، بل تتغير معها الصحة الجسدية والنفسية وأنماط الرعاية وحدود الأمان والقدرة على التخطيط للمستقبل. وفي هذا السياق، تظهر الطبيعة غير المتكافئة لأثر التغير المناخي، حيث تتباين قدرة المجتمعات والنساء في تحمل الآثار المترتبة. ويقع عبئه الأكبر على الفئات الأكثر هشاشة والتي تفتقد بالفعل للاحتياجات الأساسية من الأمان والرعاية الملائمين، وفي مقدمتها النساء.

تنطلق هذه الورقة منطلق أن التغير المناخي ليس قضية بيئية فقط، بل أزمة عدالة في جوهرها، تتقاطع فيها العوامل البيئية مع البنى الاجتماعية والاقتصادية والجندرية. فالمناخ لا يعمل بمعزل عن الواقع الاجتماعي، بل يتفاعل مع أنماط الفقر وعدم المساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، ليعيد إنتاجها في صور أكثر حدة. من هنا، لا يمكن فهم آثار التغير المناخي دون التوقف عند سؤال تأسيسي من يدفع الثمن؟ ومن يمتلك أدوات التكيف؟ ومن يُستبعد من دوائر القرار والحماية؟ وفي هذا السياق، يتزايد الاهتمام في الدراسات الحديثة بالبعد الجندري للأزمة المناخية، حيث تظهر الدراسات أن النساء والفتيات غالبًا ما يتحملن عبئًا غير متناسب من آثار التغير المناخي، نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن النساء والأطفال يكونون أكثر عرضة للوفاة خلال الكوارث المناخية بما يصل إلى 14 مرة مقارنة بالرجال، كما أن ما يقرب من 80% من الأشخاص الذين نزحوا بسبب التغيرات المناخية هم من النساء والفتيات (UNFPA, 2023).

ويعكس ذلك وجود فجوة واضحة في القدرة على التكيف والوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

يعالج المحور الأول من الورقة التغير المناخي بوصفه أزمة عالمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم العدالة المناخية والإنصاف الاجتماعي، مع التركيز على السياق المصري بوصفه مثالًا لدولة تسهم بنسبة محدودة في الانبعاثات العالمية، لكنها تواجه آثارًا جسيمة للتغيرات المناخية. وفي هذا الإطار، يكشف المحور كيف تتوزع تبعات الأزمة بشكل غير عادل، وكيف تصبح النساء -خاصة في المناطق المهمشة- في مواجهة مباشرة مع تراجع سبل العيش، وتدهور الأمن الغذائي والمائي، وتضاعف أعباء الرعاية والعمل غير المدفوع. كما يبرز المحور الدور الحيوي الذي تلعبه النساء في التكيف والصمود، في مقابل استمرار تغيبهن عن سياسات المناخ والتخطيط الرسمي، بما يعكس خللًا بنيويًا في مقاربات الاستجابة المناخية.

أما المحور الثاني، فينتقل من الإطار العام للعدالة المناخية إلى مستوى أكثر حساسية، يتمثل في تأثير التغيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء؛ حيث تصبح أجساد النساء ميدانا تتجلى خلاله الأزمة المناخية، حيث تتقاطع موجات الحر، والفقر، وتعطل الخدمات الصحية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لتقوض حق النساء في الصحة، والاختيار، والولادة الآمنة.

لا تقتصر هذه التأثيرات على الأبعاد الطبية المباشرة، بل تمتد لتشمل مشكلات الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة، وتزايد مخاطر الحمل غير المرغوب فيه، وارتفاع معدلات المضاعفات الصحية للأمهات والمواليد، خاصة في السياقات التي تعاني بالفعل من ضعف البنية الصحية وهيمنة الأعراف الأبوية.

المشكلة البحثية

تنطلق المشكلة البحثية لهذه الورقة من فجوة واضحة في التعامل مع التغير المناخي، حيث غالبًا ما يتم تناول آثاره من منظور تقني أو بيئي، مع إغفال الأبعاد الجندرية والصحية، وعلى رأسها الصحة الجنسية والإنجابية للنساء. ورغم أن النساء يتحملن نصيبًا غير متكافئ من تبعات الأزمة المناخية، فإن تجاربهن الحياتية تظل مهمشة في البحث والسياسات، وتختزل في مؤشرات عامة لا تعكس تعقيد الواقع. هذا الغياب لا يؤدي فقط إلى قصور في الفهم، بل ينعكس في سياسات غير عادلة تفشل في حماية النساء وتعيد إنتاج الهشاشة بدلًا من معالجتها.

وعليه، تسعى هذه الورقة إلى تقديم مقاربة تقاطعية وإنسانية لفهم العلاقة بين التغير المناخي، والعدالة الجندرية، والصحة الجنسية والإنجابية للنساء، من خلال الربط بين البنيّ الكبرى للأزمة المناخية وتجلياتها اليومية في حياة النساء. كما تهدف إلى مساءلة السياسات السائدة، وطرح تساؤلات جوهرية حول غياب إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في استراتيجيات التكيف المناخي، وإبراز الحاجة إلى استجابات شاملة و مستجيبة للإحتياجات بل وتحويلية تعترف بأن العدالة المناخية لا يمكن أن تتحقق دون عدالة صحية وجندرية، تضع النساء في قلب التحليل وصنع القرار، لا على هامشه.

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى تسليط الضوء على الطريقة التي يؤثر بها التغير المناخي على حياة النساء وصحتهن، وبالأخص الصحة الإنجابية، في ظل ما يفرضه من أعباء إضافية وضغوط اجتماعية واقتصادية. فبينما تزداد حدة الأزمة عالميًا، يظل البعد الجندري في كثير من الأحيان غائبًا عن السياسات والخطط المناخية. ومن هنا، تهدف الدراسة إلى بناء فهم أعمق للعلاقة بين المناخ والمرأة من زاوية إنسانية شاملة، تكشف عن التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء، وتبرز في الوقت نفسه دورهن الفاعل في التكيف والصمود. كما تسهم الدراسة في توسيع فهم العلاقة بين المناخ والصحة من منظور تقاطعي يربط بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويكشف كيف تتحول الأزمات المناخية إلى مضاعف للهشاشة الصحية وعدم المساواة الجندرية، لا سيما في السياقات التي تعاني من ضعف بنية النظم الصحية وتفاوت الوصول إلى الخدمات. كذلك، تكتسب أهميتها من قيمتها التطبيقية، إذ توفر أساسًا معرفيًا يمكن الاستناد إليه في إدماج الصحة الجنسية والإنجابية ضمن سياسات التكيف المناخي والخطط الصحية، بما يعزز من استجابة أكثر شمولًا وعدالة، ويضمن عدم التعامل مع صحة النساء بوصفها مسألة هامشية في مواجهة الأزمة المناخية.

المحور الأول

التغير المناخي والعدالة المناخية

يمثل التغير المناخي اليوم أحد أبرز التحولات التي تواجه العالم المعاصر، إذ لم يعد ينظر إليه كقضية بيئية فحسب، بل كظاهرة معقدة تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي. فمع ارتفاع درجات الحرارة واضطراب الأنماط المناخية وتكرار الكوارث البيئية، تتكشف ملامح أزمة تعيد تشكيل علاقة الإنسان بالطبيعة والنظم الاقتصادية التي اعتمد عليها (IPCC, 2023). لا تقاس فقط هذه التغيرات بمؤشرات علمية، بل تنعكس أيضًا على الحياة اليومية للأفراد، وعلى قدرة المجتمعات على الصمود والتخطيط للمستقبل. في هذا الإطار، يصبح المناخ عنصرًا مُحددًا لمسارات التنمية والاستقرار، تتقاطع معه قضايا الأمن الغذائي والمائي، والهجرة، والفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والجندرية (UNDP, 2023). وفي السياق المصري، تتقاطع آثار التغير المناخي مع تحديات صحية قائمة بالفعل، من بينها تلوث الهواء. وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن تلوث الهواء يسهم في حدوث أمراض تؤدي إلى الوفاة المبكرة في مصر، حيث تمثل أمراض القلب 57.9% من الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء، بينما تمثل السكتات الدماغية 17.7%، في حين تمثل أمراض الجهاز التنفسي وسرطان الرئة مجتمعة نحو 24.4% من تلك الوفيات (WHO, 2024).

- **التغير المناخي بوصفه أزمة عدالة اجتماعية وجندرية**

لم يعد التغير المناخي يفهم اليوم باعتباره اختلالًا بيئيًا أو تحديًا تقنيًا يمكن التعامل معه عبر حلول هندسية أو سياسات خفض الانبعاثات فقط، بل بات ينظر إليه على نطاق واسع بوصفه أزمة عدالة تعكس اختلالات بنيوية عميقة في النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي. فآثار التغير المناخي لا تتوزع بشكل متكافئ بين الدول أو داخل المجتمعات، بل تتقاطع مع أنماط الفقر، وعدم المساواة، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، لتكشف عن فجوات حادة في من يتحمل الكلفة ومن يمتلك أدوات التكيف (Smith, J. & Doe, R., 2024). على المستوى العالمي، تتحمل دول الجنوب، رغم مساهمتها المحدودة تاريخيًا في الانبعاثات، العبء الأكبر من تبعات التغير المناخي، سواء من حيث تدهور الموارد الطبيعية أو تصاعد المخاطر الصحية والمعيشية. ويتجلى هذا الاختلال في فجوة التكيف، حيث تفتقر هذه الدول إلى التمويل والتكنولوجيا والبنية المؤسسية اللازمة لمواجهة آثار المناخ المتسارعة. وفي هذا السياق، لا تختبر الهشاشة بشكل محايد جندريًا، بل تتوزع داخل المجتمعات نفسها على نحو غير متكافئ، يجعل النساء، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، في موقع أكثر عرضة للتأثر وأقل قدرة على الاستجابة (عبد العظيم، 2022).

في السياق المصري، تتقاطع التغيرات المناخية مع بنية اقتصادية واجتماعية تعاني بالفعل من ضغوط متراكمة، تشمل ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع الأمن الغذائي والمائي، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية. ويؤدي الاعتماد الكبير على الزراعة والموارد الطبيعية إلى جعل قطاعات واسعة من السكان عرضة لتقلبات المناخ، سواء من خلال موجات تغير

درجات الحرارة أو تدهور الأراضي الزراعية، أو ندرة المياه. غير أن هذه التحولات لا تؤثر على النساء والرجال بالقدر نفسه، إذ تتحمل النساء عبئًا مضاعفًا في إدارة آثار الندرة داخل الأسرة، سواء عبر تدبير الغذاء والمياه، أو تعويض تراجع الدخل من خلال عمل غير مدفوع أو منخفض الأجر(حلمي & يوسف، 2025).

يتجلى البعد الجندري للأزمة المناخية بوضوح في كيفية تحويل التكيف إلى عبء فردي تتحمله النساء، بدلًا من كونه مسؤولية مؤسسية مدعومة بسياسات عامة. ففي ظل محدودية التمويل المناخي الموجه للنساء، و ضعف تمثيلهن في دوائر التخطيط وصنع القرار، تصبح المعرفة البيئية التي تمتلكها النساء وأدوارهن في إدارة الموارد غير معترف بها رسميًا، رغم كونها عنصرًا أساسيًا في الصمود المجتمعي. ويعكس هذا الوضع خللًا في السياسات المناخية التي تفترض حياد النوع الاجتماعي، بينما تعيد في الواقع إنتاج اللامساواة. وعلى الرغم من هذا التهميش، تلعب النساء دورًا محوريًا في مواجهة آثار التغير المناخي على المستوى المحلي، من خلال استراتيجيات يومية للتكيف تشمل إعادة استخدام الموارد، وتنويع مصادر الغذاء، وتطوير ممارسات زراعية أكثر ملاءمة للظروف المناخية. غير أن هذه الأدوار، بدلًا من أن تترجم إلى اعتراف ودعم، تستخدم في كثير من الأحيان لتبرير انسحاب الدولة من مسؤولياتها، وتحميل النساء عبء الصمود دون توفير الأدوات اللازمة لذلك (UN Women, 2023).

من هذا المنطلق، لا يمكن تحقيق عدالة مناخية حقيقية دون إدماج منظور جندري يعترف باختلاف مواقع النساء والرجال داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية، ويعيد توزيع أعباء التكيف بشكل منصف. العدالة المناخية لا تتعلق فقط بخفض الانبعاثات وحماية الموارد، بل بإعادة النظر في من يتحمل المخاطر، ومن يستبعد من الحلول، ومن يُعترف بدوره في بناء استجابات مستدامة (IPCC, 2023).

• مفهوم العدالة المناخية: من المسؤولية إلى عدم تكافؤ التكيف

لا يكتمل تناول التغير المناخي دون التوقف عند سؤال العدالة المناخية، ليس بوصفها مفهومًا أخلاقيًا عامًا، بل باعتبارها إطارًا تحليليًا يكشف عن اختلالات تاريخية وبنيوية في توزيع المسؤولية والأعباء. الأزمة المناخية هي نتاج مسار طويل من أنماط التنمية الصناعية والاستهلاك المفرط التي قادتها دول الشمال العالمي، بينما تتحمل دول الجنوب، ذات الإسهام المحدود في الانبعاثات التاريخية، النصيب الأكبر من التداعيات البيئية والصحية والاقتصادية

يتجسد هذا الخلل بوضوح في الفجوة بين من تسببوا في الأزمة ومن يدفعون ثمنها اليوم. فالدول المتقدمة تمتلك الموارد المالية والتكنولوجية والمؤسسية التي تمكنها من التكيف مع آثار التغير المناخي، بينما تواجه دول الجنوب، ومن بينها مصر، هذه الآثار في ظل محدودية الموارد وضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر. هذا الوضع يخلق ما يعرف بـ"عدم تكافؤ التكيف" (Adaptation Gap)، حيث لا تتوزع القدرة على الاستجابة للأزمة بشكل عادل، سواء بين الدول أو داخل المجتمعات نفسها (UNEP, 2022).

ولا يقتصر عدم تكافؤ التكيف على المستوى الدولي، بل يمتد إلى الداخل الوطني، حيث تتقاطع الهشاشة المناخية مع الفقر والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي. ففي السياق المصري، تؤدي التغيرات المناخية إلى ضغوط متزايدة على الموارد

المائية والزراعية، وعلى سبل العيش المرتبطة بها، دون أن تقابلها سياسات تكيف كافية أو عادلة. وداخل هذا السياق، لا تختبر الفئات المختلفة التأثيرات بالقدر نفسه؛ إذ تصبح النساء، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، أكثر عرضة للتأثر وأقل قدرة على الوصول إلى أدوات الحماية الاجتماعية والتكيف. من هنا، تكشف العدالة المناخية عن كون التغير المناخي أزمة توزيع غير عادل للمخاطر، قبل أن يكون مجرد خلل بيئي (Hamzawy, Al-Mailam, & Arkeh, 2023).

- **الاقتصاد السياسي للتغير المناخي وإعادة إنتاج اللامساواة الجندرية**

لا يمكن فصل التغير المناخي عن السياق الاقتصادي الذي يعمل داخله، إذ تتفاعل الأزمات البيئية مع السياسات الاقتصادية لتعيد إنتاج أنماط قائمة من الفقر وعدم المساواة. ففي مصر، تتقاطع التغيرات المناخية مع أوضاع اقتصادية ضاغطة، تشمل ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الدعم، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ما يحد من قدرة الأسر على امتصاص الصدمات البيئية.

غير أن هذه الضغوط الاقتصادية لا تختبر بشكل محايد جندريًا. فالنساء غالبًا ما يتحملن عبء "إدارة ندرة الموارد" داخل الأسرة، سواء فيما يتعلق بتدبير الغذاء، أو تأمين المياه، أو التعامل مع ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة من كهرباء وغاز. وفي ظل تراجع الدخل أو فقدان مصادر الرزق خاصة في العمالة الغير منتظمة، يعاد تحميل النساء مسؤولية تعويض هذا النقص عبر عمل غير مدفوع أو منخفض الأجر، ما يزيد من استنزاف وقتهن وصحتهن الجسدية والنفسية (الأمم المتحدة، 2023).

بهذا، تسهم السياسات الاقتصادية القائمة، التي لا تضع العدالة الاجتماعية والجندرية في اعتباراتها، في تقليص قدرة النساء على التكيف مع التغيرات المناخية. فرفع الدعم، وخصخصة بعض الخدمات، وتراجع الاستثمار في الخدمات العامة، تجعل التكيف عملية فردية تتحملها الأسر، وبالأخص النساء، بدلًا من كونه مسؤولية جماعية مدعومة من الدولة. وبهذا المعنى، لا يعمل التغير المناخي كعامل خارجي فقط، بل يتفاعل مع اختيارات اقتصادية وسياسية قائمة، ليحول الأزمة البيئية إلى أزمة معيشية يومية تقع كلفتها على أجساد النساء وحياتهن .

- **النساء في مواجهة التغير المناخي**

مع تسارع التغيرات المناخية وازدياد حدة الأزمات البيئية، يتضح أن آثارها ليست بيئية فقط، بل اجتماعية وجندرية. فالأزمة المناخية لا تصيب الجميع بالقدر نفسه، بل تكشف عن مستويات كبيرة من اللامساواة، في مقدمتها وضع النساء، وخاصة في المناطق المهمشة. تلعب النساء دورًا محوريًا في التكيف مع التغيرات المناخية على المستوى المحلي، من خلال ممارسات يومية تشمل إدارة الموارد المنزلية، والمشاركة في تحمل الاعباء المالية، وإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة الندرة. غير أن هذه الفاعلية غالبًا ما تقدم بوصفها دليلًا على قدرة النساء على الصمود، دون التوقف عند السؤال الأهم: لماذا تترك النساء ليقمن بالتكيف دون دعم مؤسسي كافي؟ (UN Women, 2023).

كذلك، يمكن أن يعمل الجفاف كعامل مضاعف للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسهم في زعزعة استقرار المجتمعات الريفية، وتراجع مستويات الدخل، فضلًا عن تعميق أوجه عدم المساواة في الحصول على المياه والغذاء. كما تؤثر موجات الحر وندرة الموارد المائية بصورة مباشرة على الإنتاج الزراعي وسبل العيش في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن النساء يشكلن نحو 26.9% من القوى العاملة الرسمية في القطاع الزراعي في المنطقة، بما يشمل أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وجمع الحطب، وهو ما يجعل تأثيرات التغير المناخي على الموارد الطبيعية ذات انعكاسات مباشرة على أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية (يونيسف، 2023).

في مصر، تعتمد آلاف النساء على الموارد الطبيعية في الزراعة والرعي وتدبير الغذاء، لكن هذه الموارد أصبحت أكثر هشاشة مع الجفاف وتراجع خصوبة التربة وندرة المياه. وبدل أن تتاح لهن أدوات الدعم والمشاركة، تضاعف القيود الاجتماعية والاقتصادية من أعبائهن اليومية، حيث يواجهن صعوبات في الوصول إلى الأراضي، والتمويل، والتكنولوجيا الحديثة (FAO, 2024).

يعكس هذا الوضع خللًا بنيويًا في السياسات المناخية، حيث ينظر إلى النساء كأدوات للتكيف، لا كشريكات في التخطيط وصنع القرار. فضعف تمثيل النساء في لجان التخطيط المناخي، ومحدودية وصولهن إلى التمويل المناخي والتكنولوجيا، يحول دون تحويل خبراتهن ومعارفهن المحلية إلى استراتيجيات مستدامة على نطاق أوسع. وبدلًا من أن يكون التكيف عملية جماعية مدعومة بسياسات واضحة، يتحول إلى عبء فردي تتحمله النساء داخل الأسرة والمجتمع.

هذا التحول من المسؤولية المؤسسية إلى الجهد الفردي لا يعكس فقط غياب العدالة، بل يؤدي إلى استنزاف طويل الأمد لقدرة النساء على الصمود، ويجعل التكيف نفسه عملية غير مستدامة. فحين تبنى استراتيجيات التكيف على العمل غير المرئي وغير المدفوع للنساء، فإنها تعيد إنتاج اللامساواة بدلًا من معالجتها، وتخفي التكاليف الحقيقية للأزمة المناخية خلف خطاب الصمود والمبادرات الفردية. هذا الواقع لا يعكس فقط خللًا في العدالة الاجتماعية، بل أيضًا في كفاءة السياسات المناخية نفسها. فحين تبنى السياسات على افتراض حياد النوع الاجتماعي، تهمل تجارب نصف السكان. فالنساء في المناطق المحرومة أو الأقل حظًا لا ينتظرن الحلول من الخارج؛ بل يبتكرنها من واقع حياتهن (Abdelazim, 2025).

كما تشير بعض الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة محتملة بين ارتفاع درجات الحرارة وتزايد بعض المخاطر الصحية لدى النساء. فقد أظهرت دراسة حديثة أجريت على بيانات 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال فترة عشرين عامًا وجود ارتباط إحصائي بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات الوفيات المرتبطة ببعض أنواع السرطان لدى النساء، مثل سرطان الثدي وعنق الرحم والمبيض. وقد كانت العلاقة أكثر وضوحًا في الدول التي تشهد مستويات مرتفعة من موجات الحر. ويرجح الباحثون أن ارتفاع درجات الحرارة قد يؤدي إلى زيادة التعرض للملوثات البيئية، وإلى تعطيل نظم الرعاية الصحية وتأخر التشخيص والعلاج، وهو ما يفاقم المخاطر الصحية على النساء (Abu El Kheir-Mataria & Chun، 2025)

لهذا، فإن دمج النساء في منظومات العمل المناخي لا يجب أن يفهم كاستجابة رمزية لمطلب المساواة، بل كعنصر جوهري في فاعلية التكيف ذاته. فالمعرفة البيئية المحلية التي تمتلكها النساء، وقدرتهن على إدارة الموارد المنزلية والزراعية بطرق

مستدامة، تمثل موردًا حقيقيًا لمواجهة المخاطر المناخية. التمكين هنا ليس مجرد شعار، بل شرط لتحقيق عدالة مناخية قادرة على الصمود والإنصاف معًا.

- **نحو عدالة مناخية شاملة**

إن العدالة المناخية، كما تطرح حاليًا، ليست فقط مسألة توزيع منصف للموارد، بل إعادة نظر شاملة في من يتحمل الكلفة، ومن يتاح له القرار، ومن يستبعد من الحلول. فالنساء والفتيات، خصوصًا في المناطق الأقل حظًا، يتحملن العبء الأكبر من آثار الكوارث المناخية من فقدان الأمن الغذائي والمائي، إلى تزايد أعباء الرعاية والعمل غير المدفوع. ورغم ذلك، لا يزلن الأكثر غيابًا عن مواقع التخطيط واتخاذ القرار (UNEP, 2022).

لذلك، لا يمكن لأي سياسة مناخية أن تدعي الشمول أو العدالة إن لم تدمج المنظور الجندري في تصميمها وتنفيذها. ويعني ذلك الاعتراف بالاختلاف في الأدوار والتجارب، وبناء استراتيجيات تراعي احتياجات النساء وتفتح أمامهن فرص المشاركة الفعلية. يشمل ذلك ضمان وصولهن إلى التمويل المناخي، وبناء قدراتهن في الابتكار البيئي، وتعزيز تمثيلهن في المؤسسات المعنية بالتخطيط والحوكمة المناخية. بالإضافة لذلك، التجارب العالمية تظهر أن إشراك النساء في عمليات صنع القرار المناخي لا يضيف فقط بعدًا تمثيليًا، بل يرفع جودة القرارات ويزيد من فعاليتها على المدى الطويل. فالسياسات التي تتجاهل الفجوات الجندرية غالبًا ما تعجز عن الوصول إلى المجتمعات المستهدفة أو تحقيق الاستدامة المطلوبة (World Bank, 2023).

لكن تحقيق العدالة المناخية لا يتوقف عند إدماج النساء فحسب، بل يستدعي تحولًا أعمق في منطق التنمية السائد. النموذج الاقتصادي القائم على الاستهلاك المفرط واستنزاف الموارد الطبيعية هو جزء من المشكلة، وليس الحل. والمطلوب هو انتقال نحو نموذج يضع العدالة الاجتماعية والبيئية في جوهره نموذج، و يعترف بأن الرعاية والاستدامة ليستا نقيضًا للنمو، بل أساسه الحقيقي (IPCC, 2023).

في النهاية، التغير المناخي في جوهره هو قضية عدالة قبل أن يكون قضية مناخ أو انبعاثات. فهو يعيد طرح الأسئلة الكبرى حول من يملك القوة، ومن يدفع الثمن، ومن يملك الحق في تقرير مستقبل الأرض. وحين تُتاح للنساء المساحة الكاملة للمشاركة في صنع القرار المناخي، لا يتحقق فقط الإنصاف، بل تُبنى استجابات أكثر واقعية واستدامة. فالعدالة المناخية لا تنجز بالحياد، بل بالانحياز للإنسان وللأرض في آنٍ واحد.

- **من العدالة المناخية إلى الجسد والصحة**

في ضوء ما سبق، يصبح من الواضح أن العدالة المناخية لا يمكن فصلها عن العدالة الصحية، باعتبار الصحة أحد المجالات التي تتجسد فيها آثار التغير المناخي بأكثر صورها حدة وإنسانية. فالفشل في توزيع

أعباء التكيف بشكل عادل، وغياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة، لا ينعكس فقط في تدهور سبل العيش، بل يظهر أيضًا في تآكل قدرة الأجساد على الاحتمال.

وفي هذا السياق، يصبح الجسد النسوي مساحة يتجسد فيها الفشل المؤسسي والسياسي العالمي في التعامل مع التغير المناخي. فحين تتحمل النساء عبء التكيف الاقتصادي والاجتماعي، في ظل فقر، وندرة، وضعف خدمات، تتحول الصحة وبشكل خاص الصحة الجنسية والإنجابية لى أحد أكثر المجالات هشاشة. من هنا، لا يمثل الانتقال إلى مناقشة تأثير التغيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء انتقالًا موضوعيًا فحسب، بل امتدادًا منطقيًا لتحليل بنيوي يكشف كيف تتحول الأزمة المناخية من ظاهرة عامة إلى معاناة جسدية يومية.

المحور الثاني

تأثير التغيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء

لم يعد ممكنا تجاهل حالة التغيرات المناخية وما تطرحه من مخاوف حول الحاضر والمستقبل، حيث شهدت العديد من الدول في السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا في موجات الحرارة والاحتباس الحراري أثرت على بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين/ات واتجاهاتهم وسلوكياتهم للتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة، وبالطبع تركت أثرا على صحتهم/ن العامة. ساهم ذلك في ارتفاع الإدراك والوعي العام حول التغيرات غير المسبوقة في حالة المناخ، والاقتراب مما استقرت إليه الدراسات والأبحاث حول خطورة وتبعات التغيرات المناخية (العربية، ٢٠٢٥). على الرغم من ذلك، مازالت كثيرا من التأثيرات التي يتركها التغير المناخي على حياة البشر -خاصة الأكثر تهميشا- لم تحظ بالبحث والاهتمام الكافي، سواء على مستوى الدراسات والأبحاث أو على مستوى وعي واعتراف المجتمعات الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. ينطبق ذلك بوضوح على تأثير تغيرات المناخ على النساء وبشكل خاص من جانب صحتهن الجنسية والإنجابية، وهو ما يبرز أهمية هذه الورقة.

لا يمكن فهم تأثير التغيرات المناخية على حيوات البشر إلا في إطار تحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات المتأثرة بتلك التغيرات، حيث غالبا ما يتم وصف التغير المناخي بأنه "مُفاقما" للهشاشة وعدم المساواة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣)؛ يشير ذلك للدور الذي تلعبه تغيرات المناخ وما تحدثه من آثار وأزمات إنسانية في مضاعفة أوضاع التهميش وعدم المساواة حيث يتأثر بها الفئات الأكثر ضعفا بشكل أكبر من غيرهم وينطبق ذلك بشكل واضح على النساء والأطفال. لذلك، تشكل التغيرات المناخية تهديداً متصاعداً للصحة العامة وللصحة الجنسية والإنجابية بشكل خاص، خاصة في السياقات التي تعاني بالفعل من فجوات ملحوظة في العدالة الصحية من منظور النوع الاجتماعي ومستويات الوعي بالحقوق الصحية الجنسية والإنجابية للنساء (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣).

يمكن فهم الصحة الجنسية والإنجابية للنساء على أنها حالة من الرفاه المتكامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في كل ما يتصل بالوظائف والعمليات الجنسية والإنجابية للنساء، وهو ما لا يمكن تحققه إلا بقدرة النساء على اتخاذ القرارات بشأن أجسادهن بوعي وحرية، وبتمتعهن الكامل بفرص الوصول لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ذات الجودة والتكلفة المناسبة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). لذلك من الصعب أن تتحدد إمكانية النساء والفتيات في التمتع بصحة جنسية وإنجابية جيدة بعوامل طبية فقط، بل تتأثر بعدد من المحددات الاجتماعية تشمل النوع الاجتماعي والثقافة العامة والأعراف السائدة حول النساء والفتيات وأدوارهن وحقوقهن. كما تتأثر أيضا بالوضع الاقتصادي والقدرة على الوصول للموارد والخدمات المختلفة ومن بينها التعليم والعمل المستقروالمجزي. علاوة على ذلك، تتأثر فرص تمتع النساء بصحة جنسية وإنجابية بشكل عادل وآمن بموقعهن الجغرافي والظروف التي تحكمه مثل مدى توفر الموارد والخدمات بجودة مناسبة، وبمعدلات التنمية مقابل التهميش والفقر، وغير ذلك (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ٢٠٢٠).

يفهم من ذلك أن البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يتجذر فيها التمييز القائم على النوع الاجتماعي بدرجات متفاوتة، تفرض واقعاً يجعل النساء أكثر عرضة للاستبعاد أو لانتهاك حقوقهن الصحية الجنسية والإنجابية. ولا يقتصر

هذا التمييز على بعد واحد، بل يتضاعف كلما تقاطع النوع الاجتماعي مع عوامل أخرى مثل الفقر، أو الإعاقة، أو الهجرة، أو العيش في مناطق مهمشة جغرافياً، ما يخلق مستويات مركبة من الهشاشة والعنف البنيوي الذي يحد من قدرة النساء على حماية صحتهن واتخاذ قراراتهن بحرية. وبالطبع يتضاعف ذلك مع الأزمات الإنسانية حيث تتأثر النساء بشكل غير متساو، بل وتزداد أوضاعهن سوءا كلما اجتمعت عوامل تجعلهن أكثر هشاشة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ هالة فودة وآخرون، ٢٠٢٢). تشير بعض الدراسات إلى أن النساء والأطفال أكثر عرضة للوفاة بما يصل إلى 14 مرة مقارنة بالرجال في أعقاب الكوارث، بما في ذلك الظواهر المناخية المتطرفة مثل الأعاصير وحرائق الغابات والفيضانات (Women Deliver, 2021)، وذلك نتيجة لعوامل الهشاشة التي تجعلهم أكثر تأثرا بالأمات، كما يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن النساء يشكلن أغلبية الفقراء حول العالم، وهو ما يجعلهن أكثر تعرضاً لتداعيات الأزمات المناخية بشكل عام (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢١؛ ٢٠٢٣)، غير أن خطورة التأثير تتضاعف في المجتمعات التي تعاني أصلاً من ضعف نظم الرعاية الصحية، وتراجع الخدمات التعليمية، وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب هيمنة قيم اجتماعية تفرض الصمت والوصم على قضايا الصحة الجنسية والإنجابية. في مثل هذه السياقات، لا تأتي الأزمات المناخية بوصفها عاملاً طارئاً فحسب، بل تعمل على تعميق الاختلالات والتفاوتات القائمة، وتعيد إنتاج اللامساواة بطرق تتحمل النساء والفتيات عبئها الأكبر (هالة فودة وآخرون، ٢٠٢٢؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣).

في حين أن فهم العلاقة بين التغير المناخي والصحة الجنسية والإنجابية لا يمثل ضرورة بحثية فقط، بل يشكل مدخلاً أساسياً لإعادة النظر في السياسات الاجتماعية والصحية من منظور النوع الاجتماعي. فالمناخ لا يعمل بمعزل عن البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة، بل يتفاعل معها لينتج أنماطاً أكثر حدة من عدم المساواة، ما يستدعي مقاربات تضع النساء في قلب التحليل، وتعترف بأن العدالة المناخية لا يمكن فصلها عن العدالة الجندرية، وفي قلبها العدالة الصحية بما تتضمنه من حقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

• تعريف الصحة الجنسية والإنجابية

تُعرف الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها حالة من الرفاه المتكامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في كل ما يتصل بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، ولا تقتصر على مجرد غياب المرض أو الاعتلال. ويشمل هذا المفهوم قدرة الأفراد على عيش حياة جنسية آمنة ومرضية، والقدرة على الإنجاب، وحرية اتخاذ القرار المتعلق بموعد وعدد مرات الإنجاب، أو اختيار عدم الإنجاب، في إطار يحترم الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والاختيار الحر (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٥). ولا تنفصل الصحة الجنسية والإنجابية عن منظومة الحقوق المرتبطة بها، إذ تؤكد المعايير الدولية، وفي مقدمتها معايير منظمة الصحة العالمية، أن إعمال هذا الحق يتطلب إتاحة معلومات دقيقة وشاملة حول الصحة الجنسية، وضمان الوصول إلى وسائل منع الحمل الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة، والحماية من العدوى المنقولة جنسياً، إلى جانب توفير خدمات الرعاية الصحية اللازمة للحمل والولادة الآمنة (منظمة الصحة العالمية؛ غونسالفز، ٢٠٠٧). كما يرتبط تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية ارتباطاً وثيقاً بقدرة النساء على اتخاذ قراراتهن المتعلقة بأجسادهن دون تمييز أو إكراه أو عنف، وهو ما يستلزم وجود بيئة قانونية واجتماعية داعمة، ونظم صحية تراعي الفروق الجندرية وتستجيب

لاحتياجات الفئات المختلفة، خاصة النساء في المناطق الريفية والمهمشة، واللاجئات، وذوات الإعاقة (إدراك للتنمية والمساواة، ٢٠٢٤).

- **العلاقة بين التغيرات المناخية والصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات**

تشير الأدبيات الدولية والإقليمية إلى أن التغيرات المناخية لا يمكن اختزالها في كونها أزمة بيئية أو مسألة تقنية، بل ينبغي النظر إليها كأزمة صحية واجتماعية ممتدة تؤثر بصورة مباشرة على الصحة الجنسية والإنجابية، خاصة لدى النساء والفتيات. وتؤكد العديد من الدراسات أن آثار التغير المناخي تعمل بوصفها "مضاعفاً لعدم المساواة"، حيث تتفاعل الضغوط البيئية مع أوضاع الفقر، وضعف النظم الصحية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، لتنتج أنماطاً أكثر حدة من الهشاشة الصحية والإنجابية (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ٢٠٢٠؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣).

تشير الدراسات إلى وجود روابط مباشرة وغير مباشرة بين التغيرات المناخية والخصوبة والصحة الإنجابية، خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. إذ أن الضغوط المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد موجات الحر، لا تؤثر فقط على الظروف البيئية المحيطة، بل تحدث استجابات بيولوجية وسلوكية ذات صلة مباشرة بالإنجاب، بما في ذلك اضطرابات الحمل، وتغير أنماط الخصوبة، وتفاقم المخاطر الصحية المرتبطة بالأمومة (الشبكة العالمية للخطة الوطنية للتكيف Grace.K؛ NAP global network , 2017). وفي السياق نفسه، تؤكد تقارير المؤسسات الدولية المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أن التغير المناخي يؤثر سلباً على هذه الحقوق عبر مسارات متعددة. فمن جهة، تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة كالحر الشديد، والجفاف، والفيضانات إلى تعطل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، والمتابعة الطبية أثناء الحمل، والرعاية الآمنة أثناء الولادة. ومن جهة أخرى، تزيد هذه الظروف من تعرض النساء الحوامل للإجهاد الحراري والأمراض الحساسة للمناخ، وهو ما ينعكس في تدهور صحة الأمهات والأطفال وارتفاع معدلات المضاعفات الصحية (الشبكة العالمية للخطة الوطنية للتكيف NAP Global Network؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). كذلك تشكل التأثيرات غير المباشرة للتغير المناخي خطورة لا تقل عن التأثيرات الصحية المباشرة، فالأزمات المناخية غالباً ما تقترن بزيادة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والنزوح، وهي عوامل ترتبط بارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، والزواج المبكر، والاستغلال الجنسي، خاصة خلال فترات الندرة والأزمات الإنسانية. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢١؛ 2020,Harvey). لذلك، من المهم تسليط الضوء على التهديدات التي تفرضها أزمات المناخ على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، والتي لا تنسحب فقط على غياب الخدمات، بل أيضاً نتيجة تصاعد المخاطر الاجتماعية والعنف البنيوي.

لا تنعزل مصر عن هذا السياق العالمي، حيث هناك تأثيرات واضحة للتغيرات المناخية تفرض نفسها على واقع محلي يتسم بفجوات في البنية الصحية في بعض المناطق، وارتفاع معدلات الفقر، وتفاوت الوصول إلى الخدمات بين الريف والحضر. في عام ٢٠٢١، تم تصنيف مصر كواحدة من الدول الأكثر عرضة لتغيرات المناخ، حيث احتلت المرتبة 103 من بين 185 دولة في مؤشر ND-GAIN لعام 2023 (University of Notre Dame , 2023)، وذلك رغم مساهمتها بنسبة 0.6 % فقط من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). وقد صنفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) منطقة دلتا النيل في مصر كإحدى المناطق الثلاث الأكثر

عرضةً لتغير المناخ في العالم العالمية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). كذلك تشير التوقعات المستقبلية إلى أن مصر ستعاني من تغيرات مناخية تشمل ارتفاع مستوى سطح البحر، وندرة المياه، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل موجات الحر، والفيضانات المفاجئة، والأمطار الغزيرة، والعواصف الرملية والترابية وهو ما يثير مخاوف جادة حول استعدادات التكيف والمقاومة لآثار تلك التغيرات وما قد تحدثه من أزمات.

بشكل عام لا يتوفر قدر كاف من الدراسات والبيانات حول تأثيرات التغيرات المناخية على النساء وأوضاعهن الصحية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هناك مجهودات من جمعيات ومؤسسات أهلية ومن بعض الهيئات لفهم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيرات المناخ في مصر. وتشير تلك المجهودات إلى تأثيرات واضحة للتغيرات المناخية في مصر على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء وعلى تجارب النساء مع الحمل والولادة، وزيادة تحديات الوصول إلى رعاية صحية آمنة ومستجيبة لاحتياجاتهن، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية وتراجع جودة الرعاية العامة (إدراك، ٢٠٢٤؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). توضح تجارب النساء في مصر -التي تم رصدها وتوثيقها- كيفية تفاعل التغير المناخي مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ليعيد تشكيل قرارات النساء، خاصة المتعلقة بالحمل والولادة، في سياق يغيب فيه الدعم المؤسسي الكافي، وتهيمن فيه سياسات صحية لا تراعي الفروق الجندرية أو العدالة الإنجابية. ويؤدي هذا التفاعل إلى تحويل الحق في الصحة الجنسية والإنجابية - بما في ذلك الولادة الآمنة- إلى امتياز غير متاح بالتساوي، بدلاً من كونه حقاً أساسياً تكفله الدولة)شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥أ؛ شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥ب).

يعتبر الارتفاع المتسارع في درجات الحرارة وتراجع الموارد المائية وتدهور الأراضي الزراعية من أبرز التغيرات المناخية التي تعانيها مصر، وهي تغيرات لا يمكن أن تعمل بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي القائم، بل تتفاعل معه لتضاعف من هشاشة النساء، لا سيما على مستوى الصحة الجنسية والإنجابية. على سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة موجات حر غير مسبوقة بلغت مستويات تهدد الصحة العامة وهو ما ضاعف المخاطر الصحية التي تواجه النساء الحوامل، خصوصًا في المناطق الريفية والمهمشة التي تفتقر إلى وسائل تبريد ملائمة وإلى نظم صحية قادرة على الاستجابة لهذه الظروف (العربية، ٢٠٢٥؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). يرتبط ارتفاع درجات الحرارة أيضا بزيادة معدلات الإجهاد الحراري، واضطرابات ضغط الدم، والجفاف، وهي عوامل تؤثر مباشرة على مسار الحمل والولادة. وتشير الأدبيات الصحية إلى أن هذه الضغوط المناخية تسهم في ارتفاع احتمالات الولادة المبكرة، وانخفاض وزن المواليد، وزيادة مخاطر فقد الأجنة، خاصة في ظل ضعف المتابعة الطبية المنتظمة أثناء الحمل، وتفاقم هذه المخاطر في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات الصحية الأولية والمتخصصة (WHO, 2007).

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال تأثير التغيرات المناخية على الأوضاع الاقتصادية، خاصة في ظل أزمة اقتصادية وارتفاع في معدلات التضخم، فقد شهدت مصر تراجع للإنتاج الزراعي في مناطق حيوية مثل دلتا النيل، وهو ما انعكس في ارتفاع معدلات الفقر والنزوح الداخلي. وتؤثر هذه التحولات بشكل غير مباشر على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء من خلال تراجع الأمن الغذائي، وصعوبة الحصول على تغذية متوازنة خلال فترات الحمل والرضاعة، بما يزيد من احتمالات المضاعفات الصحية للأمهات والمواليد)إدراك، ٢٠٢٤؛(Sarraf, 2015 . وفي هذا السياق، توضح تقارير حقوقية ونسوية أن النساء في مصر، ولا سيما في الريف والصعيد والمناطق منخفضة الموارد، يواجهن تحديات مضاعفة تتعلق بارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، ونقص الخدمات العامة، وغياب سياسات صحية تراعي العدالة الإنجابية (هالة فودة

وآخرون،٢٠٢٢؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢١؛ ٢٠٢٣). كما هناك إشارات لإجبار الكثير من النساء على اللجوء إلى خيارات ولادة غير آمنة أو مفروضة لا تعبر عن إرادتهن الحرة، نتيجة الضغوط الاقتصادية، وغياب البدائل، وتدهور الظروف البيئية المحيطة) شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥أ؛ طنطاوي، ٢٠٢٥ب.(

يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٢١؛ ٢٠٢٣) على أن تلك الظروف وغيرها مما تنتجه التغيرات المناخية من شأنه أن يتسبب في ارتفاع في مستويات العنف ضد النساء في المجالين العام والخاص، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة. ونتيجة لذلك، لا يمكن فصل تأثير التغيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية عن السياق البنيوي الأوسع الذي تتحرك فيه النساء. فالمناخ لا ينتج هذه التأثيرات بمعزل عن الواقع الاجتماعي، بل يعيد تشكيلها ويعمقها، ما يضع النساء، وخاصة الأكثر هشاشة، في مواجهة مركبة مع مخاطر صحية وحقوقية متزايدة.

- **كيف تتأثر الصحة الجنسية والإنجابية للنساء في مصر بالتغيرات المناخية**

يناقش هذا المحور مجموعة من العوامل والمظاهر المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء في مصر يمكن اعتبارها الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية والتي تتطلب استجابة فورية سواء على المستوى الوطني من حيث السياسات والتشريعات والخطط الوطنية، أو على مستوى دور المجتمع المدني في تكثيف الجهد من أجل رفع معدلات الوعي أو تكثيف الجهود لتوفير الحماية للنساء، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة. تشمل تلك الجوانب مسألة صحة النساء والمواليد، الوصول للخدمات الصحية خاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتأثيراتهم غير المباشرة، وأخيرا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أ. تدهور صحة الأمهات والمواليد نتيجة ارتفاع درجات الحرارة

تشير الدراسات إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يمثل عاملاً مباشراً وضاراً على صحة الحمل والولادة. فموجات الحر ترتبط بزيادة ملحوظة في معدلات الإجهاد الحراري والجفاف واضطرابات ضغط الدم بين الحوامل، وهي حالات طبية ترتبط بدورها بمخاطر صحية خطيرة. تتضمن هذه المخاطر ارتفاع احتمالات الولادة المبكرة، انخفاض وزن المواليد عند الولادة، وزيادة خطر فقد الأجنة، وذلك حتى مع الارتفاع الطفيف في درجات الحرارة خلال الفترات الحرجة من الحمل (شيماء طنطاوي،٢٠٢٥أ؛ إدراك، ٢٠٢٤؛ Grace, 2017; WHO, 2007). تؤكد على ذلك دراسة تم تطبيقها في الولايات المتحدة وشملت ما يقرب من 33 مليون حالة ولادة، حيث كشفت عن علاقة واضحة بين التعرّض لدرجات الحرارة المرتفعة وحدوث نتائج سلبية للحمل، مثل الولادة المبكرة، انخفاض وزن المواليد، ووفاة الأجنة (Girardi & Bremer, 2022).

في السياق المصري، تتضاعف حدة هذه التأثيرات في المناطق الريفية والمهمشة. حيث تعاني النساء من نقص في المساكن المجهزة لمواجهة الحر، وغياب وسائل التبريد الآمنة، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المنتظمة أثناء الحمل. يجعل هذا التفاقم النساء أكثر عرضة لمضاعفات الحمل، ليس بسبب المناخ وحده، بل نتيجة لتفاعل موجات الحر مع ضعف البنية التحتية الصحية والضغوط الاقتصادية المزمنة)إدراك، ٢٠٢٤). ومن ناحية أخرى، يتقاطع ارتفاع الحرارة مع الفقر ليشكل عبئاً مزدوجاً. حيث يحد من قدرة النساء على تأمين التغذية السليمة والمكملات الغذائية الضرورية خلال الحمل، خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء. يؤدي هذا إلى تدهور صحة الأم والجنين معاً، ويقلص

فرص الحمل الصحي والولادة الآمنة، محوّلاً التهديد المناخي إلى عبء صحي يومي تتحمله النساء بشكل غير متكافئ)طنطاوي، ٢٠٢٥أ؛ إدراك، ٢٠٢٤(. كذلك تترك موجات الحر أثرها على حركة النساء فتحد من قدرتهن على ممارسة الأنشطة البدنية الخفيفة الضرورية للحمل الصحي، مثل المشي، وهو ما يضعف الجاهزية الجسدية للولادة الطبيعية ويرفع من احتمالية اللجوء إلى تدخلات طبية قسرية أو غير ضرورية أثناء الولادة (طنطاوي، ٢٠٢٥أ).

ولا تقتصر التأثيرات على فترة الحمل فحسب، بل تمتد إلى الصحة الإنجابية الأوسع. حيث أظهرت دراسات أن الإجهاد الحراري يمكن أن يعطل التنظيم الهرموني لدى النساء، مما يسهم في اضطرابات الدورة الشهرية وزيادة حدة أعراض ما قبل الحيض (Women Deliver, 2021). كما أنه في السنوات الأخيرة، لوحظ انخفاض عالمي في متوسط سن بدء الحيض، وتشير بعض الدراسات لتأثيرات قوية للتغيرات المناخية والبيئية على تغيير واضطراب مواعيد الحيض، وذلك من خلال اضطراب عوامل التغذية ونقص الغذاء، أو عبر زيادة التعرض للسموم والملوثات سواء الناتجة عن انخفاض جودة الهواء أو حرائق الغابات. تشير بعض الدراسات إلى علاقة واضحة بين معدلات وفيات النساء وتوقيتات بدء الحيض والاضطرابات الهرمونية، كما يمكن أن تتسبب اضطرابات البلوغ وخلل التنظيم الهرموني لدى النساء على الصحة الجسدية في العديد من الآثار التي تشمل مشكلات الصحة النفسية، واضطرابات الخصوبة، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وصحة العظام (Girardi & Bremer,2021).

ب. تعطل الوصول إلى الخدمات الصحية والوسائل الإنجابية

تتسبب الظواهر المناخية القاسية، مثل موجات الحر الشديدة والفيضانات، في كثير من التحديات أمام وصول النساء إلى الخدمات الصحية الأساسية، وخاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، حيث تؤدي هذه الأحداث إلى اضطرابات في البنية التحتية والطرق والنقل وأماكن تقديم الخدمات، مما يُعطل سبل الوصول إلى المرافق الصحية. وتكون هذه الآثار أكثر حدةً في المناطق الريفية والمهمشة في مصر، التي تعاني بالفعل من فجوات كبيرة في النظام الصحي، سواء على مستوى توفر الخدمات وتوزيعها أو على مستوى جودة الخدمات وحساسيتها للنوع الاجتماعي، مما قد يتسبب في عجز النساء عن تلقي رعاية صحية عند الحاجة أو الوصول للخدمة بشكل آمن (إدراك، ٢٠٢٤؛ UNFPA, 2025).

غالباً ما تؤدي الأزمات المناخية إلى إعادة ترتيب أولويات القطاع الصحي، حيث تُحوَّل الموارد المحدودة نحو الاستجابة للطوارئ على حساب الخدمات التي قد ينظر إليها أنها "غير عاجلة"، مثل خدمات تنظيم الأسرة والمتابعة الدورية للحمل. وهذا التحول يؤثر بدوره على فرص الحصول على وسائل منع الحمل، ويؤجل الفحوصات الطبية الدورية، ويعطل برامج الرعاية الوقائية. تجتمع هذه الآثار لتشكل زيادة في معدلات الحمل غير المرغوب فيه، وتضاعف المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل والولادة (UNFPA 2021; The Lancet, 2009),

في مصر، تواجه النساء بالفعل تحديات كبيرة للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في الأوقات العادية، بسبب العوامل الجغرافية وتوزيع الموارد، وارتفاع التكاليف وضعف جودة الرعاية في بعض المنشآت. وتتفاقم هذه الفجوات مع الأزمات المناخية؛ فموجات الحر الممتدة أو انقطاع الكهرباء والمياه تجعل الخدمات الصحية أكثر صعوبة في الوصول، خاصة للنساء الفقيرات أو اللاتي يعشن في مناطق نائية (إدراك، ٢٠٢٤؛ طنطاوي، ٢٠٢٥أ). ولا يقتصر تعطل الوصول للخدمات على الخدمات الطبية السريرية فحسب، بل يمتد ليشمل خدمات تقديم المشورة الصحية، وإتاحة

وسائل منع الحمل، وخدمات الوقاية من العدوى المنقولة جنسياً. تشير الدراسات إلى أن أكثر من 200 مليون امرأة حول العالم غير قادرات على الحصول على وسائل منع الحمل التي يرغبن فيها، وهو نقص يزداد سوءاً خلال الأزمات، مما يؤدي إلى ملايين حالات الحمل غير المقصود سنوياً. وتُعد خدمات الصحة الإنجابية من بين أول الخدمات التي يتم تقليصها أو تعطيلها أثناء الأزمات، وهو ما شهدته مصر بالفعل خلال جائحة كورونا، مما يجعل هذه الفجوة أكثر وضوحاً في ظل التغير المناخي (Lancet, 2009; UNFPA, 2021; 2025).

كما توضح الأدبيات المحلية أن غياب السياسات الحكومية الفعالة، وضعف الرقابة على مقدمي الخدمات الصحية، خاصة في القطاع الخاص، يزيد من هشاشة النساء في أوقات الأزمات. فارتفاع تكاليف الرعاية، وعدم إلزام المستشفيات بتقديم خدمات عادلة وميسورة، يدفع كثيرًا من النساء إلى تأجيل الرعاية الصحية أو اللجوء إلى بدائل غير آمنة، وهو ما ينعكس سلبًا على صحتهن الجنسية والإنجابية وعلى نتائج الحمل والولادة)شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥أ؛ إدراك،٢٠٢٤؛ Girardi &Bremer, 2022). وبذلك، يتضح أن تعطل الوصول إلى الخدمات الصحية والوسائل الإنجابية لا يعد نتيجة ثانوية للتغير المناخي، بل يمثل أحد المسارات الأساسية التي تتقاطع فيها الأزمة البيئية مع أوجه عدم المساواة الصحية والجندرية، لتقويض قدرة النساء على ممارسة حقوقهن الجنسية والإنجابية بصورة مستمرة وآمنة.

ج. زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة

تظهر الأدبيات الدولية والحقوقية أن التغيرات المناخية لا تقتصر آثارها على الجوانب البيئية أو الصحية المباشرة، بل تمتد لتؤثر على أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة في سياقات الفقر، والنزوح، وتدهور سبل العيش. فالأزمات المناخية، بما تحمله من فقدان الموارد وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تخلق بيئات تزيد فيها هشاشة النساء والفتيات وتتعاظم فيها مخاطر العنف والاستغلال (Nyasulu ؛ (2019,Harvey,2020 .

ترتبط موجات الجفاف، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وما يصاحبها من نزوح داخلي أو فقدان مصادر الدخل، بزيادة معدلات العنف المنزلي، والعنف الجنسي، والزواج المبكر، والاتجار بالنساء والفتيات. ففي سياقات الندرة وانعدام الأمن، تستخدم بعض الممارسات الضارة مثل تزويج الفتيات مبكراً كآليات تكيف اقتصادي واجتماعي، رغم ما تحمله من مخاطر جسيمة على الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات، وعلى حقهن في التعليم والحياة الآمنة (هالة فودة وآخرون، ٢٠٢٢؛ إدراك، 2024). كما تشير تقارير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى وجود علاقة واضحة بين التدهور البيئي وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يؤدي الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية إلى تصاعد التوترات داخل الأسر والمجتمعات، ويجعل النساء أكثر عرضة للاستغلال، سواء داخل المنزل أو في المجال العام. وتؤكد هذه التقارير أن غياب إدماج البعد الجندري في سياسات المناخ والبيئة يسهم في تجاهل هذه الأنماط من العنف، ويحد من فعالية التدخلات الرامية إلى الحماية (2020,Harvey)).

وفي السياق المصري، تظهر تقارير أن النساء في المناطق الريفية والمهمشة، أو في المجتمعات المتأثرة بالفقر والنزوح الداخلي، يواجهن مستويات أعلى من العنف الأسري والاستغلال الاقتصادي، مع محدودية الوصول إلى آليات الحماية والدعم القانوني والنفسي. وتتفاقم هذه المخاطر في ظل الأزمات المناخية التي تضعف قدرة المؤسسات الرسمية على الاستجابة، وتعيد ترتيب أولويات الإنفاق والخدمات على حساب حماية الفئات الأكثر هشاشة (إدراك، ٢٠٢٤؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٣). كما توضح الأدبيات النسوية أن تغييب النساء عن اتخاذ القرار المتعلق بالحمل والولادة يعد شكلا من أشكال العنف البنيوي، وهو عنف يتعمق عندما تتداخل الأزمات المناخية مع البنى الأبوية السائدة، والفقر، وضعف الخدمات الصحية. ففي هذه السياقات، تفرض على النساء خيارات إنجابية قسرية سواء عبر الحمل غير المرغوب فيه، أو الولادات غير الآمنة، أو الحرمان من وسائل تنظيم الأسرة بما يقوض حقهن في التحكم في أجسادهن وصحتهن الإنجابية (هالة فودة وآخرون٢٠٢٢، UNFPA2020,).

وبالنظر لكون النساء يشكلن النسبة الأكبر من المتضررين من حالات النزوح المرتبط بالكوارث المناخية وفقا للتقارير الدولية، فهذا النزوح يزيد من احتمالات تعرضهن للعنف الجنسي والاستغلال، خاصة في ظل غياب نظم حماية فعالة، وضعف إنفاذ القانون، وتراجع الخدمات الأساسية. وبذلك، يصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي أحد المسارات المركزية التي تتجلى من خلالها الآثار غير المباشرة للتغير المناخي على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء Nyasulu, Harvey ؛(2020,2019).

د. التأثيرات غير المباشرة عبر الفقر وانعدام الأمن الغذائي

يسهم التغير المناخي في تضرر سبل العيش المرتبطة بالزراعة والصيد والموارد الطبيعية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في المجتمعات الريفية والهشة. وفي السياق المصري، تتداخل هذه التحولات البيئية مع أوضاع اقتصادية قائمة لتزيد من هشاشة الأسر، وتفرض أعباء إضافية على النساء باعتبارهن المسؤولات في الغالب عن تأمين الغذاء والرعاية داخل الأسرة، وهو ما يؤثر بصورة غير مباشرة، ولكن عميقة على صحتهن الجنسية والإنجابية (Sarraf ؛2015,UNFPA,2021). وتشير الأدبيات إلى أن تراجع الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور صحة النساء الحوامل، إذ يؤدي نقص الغذاء الصحي والمتوازن إلى ضعف الحالة الصحية العامة للأم، وزيادة احتمالات فقر الدم وسوء التغذية، وهو ما ينعكس على نمو الجنين ويزيد من مخاطر المضاعفات أثناء الحمل والولادة. لا يختلف الوضع في مصر، فالكثير من النساء في مصر، لا سيما في المناطق منخفضة الدخل، يواجهن صعوبة في تحمل تكلفة الغذاء الصحي أو المكملات الغذائية الضرورية لضمان حمل آمن، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية (شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥؛ إدراك، ٢٠٢٤.

لا تقتصر آثار الفقر وانعدام الأمن الغذائي على الجوانب الصحية المباشرة، بل تمتد لتؤثر على الخيارات الإنجابية للنساء والفتيات. ففي سياقات الضغوط الاقتصادية الشديدة، قد تدفع الأسر إلى تبني استراتيجيات تكيف ضارة، من بينها تزويج الفتيات في سن مبكرة بوصفه وسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي، وهي ممارسة ترتبط بمخاطر صحية جسيمة على الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات، وتتفاقم خطورتها في ظل التغيرات المناخية التي تزيد من عدم الاستقرار المعيشي (إدراك، ٢٠٢٤؛ UNFPA ,2021). كذلك يسهم التدهور الاقتصادي المرتبط بالمناخ في إعادة تشكيل تجربة الحمل والولادة، حيث تصبح الولادة الطبيعية، التي تتطلب استعداداً صحياً وتغذية مناسبة ودعماً طبياً مستمراً، أقل إتاحة للنساء الفقيرات. وتوضح هذه الدراسات أن كثيراً من النساء يجبرن على اللجوء إلى تدخلات طبية غير ضرورية أو إلى ولادات غير آمنة، ليس لأسباب طبية بحتة، وإنما نتيجة تدهور أوضاعهن الصحية والمعيشية، وهو ما يحوّل الحق في الولادة الآمنة إلى امتياز طبقي لا يتاح للجميع (شيماء طنطاوي، ٢٠٢٥ب)

ويضاف إلى ذلك أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي يحدان من قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بصورة منتظمة، سواء بسبب تكاليف الانتقال، أو رسوم الخدمات، أو أولوية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية الأخرى. ومع تزايد الأزمات المناخية، تتفاقم هذه القيود، لتجعل من الصحة الجنسية والإنجابية مجالًا هشاً يتأثر سريعاً بأي صدمة اقتصادية أو بيئية (إدراك، ٢٠٢٤). وعليه، فإن التأثير غير المباشر للتغير المناخي عبر الفقر وانعدام الأمن الغذائي يشكل مساراً أساسياً لفهم تدهور الصحة الجنسية والإنجابية للنساء، حيث تتفاعل الضغوط البيئية مع الهشاشة الاقتصادية لتنتج مخاطر صحية وإنجابية مركبة، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر منها.

- **الحاجة إلى إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات المناخ**

تؤكد الأدبيات الدولية والحقوقية أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا يمكن التعامل معها بوصفها قضية صحية منفصلة عن سياسات المناخ، بل تمثل أحد المكونات الأساسية لبناء القدرة على الصمود المجتمعي في مواجهة الأزمات البيئية. فالمجتمعات التي تتمتع فيها النساء بحقوق صحية وإنجابية مضمونة تكون أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات المناخية، واتخاذ قرارات آمنة في أوقات الأزمات، والحفاظ على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي (The Lancet,2009؛ Women Deliver, 2021). ورغم هذا الإدراك المتزايد، تظهر مراجعة خطط التكيف الوطنية في عدد كبير من دول الجنوب العالمي ومن بينها دول عربية غياباً شبه كامل لإدماج الصحة الجنسية والإنجابية ضمن استراتيجيات التكيف المناخي. إذ تركز هذه الخطط في الغالب على البنية التحتية، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والزراعة، على حساب الحقوق الإنسانية الأساسية للنساء كمحور يتطلب الاعتناء. وذلك بدمج الصحة الإنجابية والأمان الجسدي للمرأة كأدوات سيادية للنجاة. فالقدرة على اتخاذ قرار حر بشأن الحمل والولادة في ظل أزمة المناخ ليست إلا ضرورة لضمان ألا يتحول التكيف البيئي إلى عبء يستنزف المرأة (The Lancet, 2009؛ NAP Global Network, 2023).

يتسبب غياب إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات المناخ في مفاقمة عدد من عوامل الهشاشة وتدهور صحة النساء، حيث يؤدي انقطاع الخدمات إلى زيادة الحمل غير المرغوب فيه، وارتفاع وفيات الأمهات، وتفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما يضعف بدوره قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات المناخية المستقبلية. وعلى العكس، فإن إدماج الحقوق الصحية الجنسية والإنجابية ضمن خطط التكيف يسهم في الحد من الزواج المبكر، وتقليل العنف، وتحسين التخطيط الأسري، وتعزيز الاستقرار طويل المدى (UNFPA ؛Women Deliver,2021, 2025).

وفي السياق المصري، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في السياسات المناخية من منظور يربط بين البيئة والصحة والعدالة الجندرية. فالتعامل مع تغير المناخ باعتباره قضية تقنية أو بيئية فقط يغفل التأثيرات اليومية التي تتحملها النساء، خاصة فيما يتعلق بالحمل، والولادة، وتنظيم الأسرة، والوصول إلى الرعاية الصحية الآمنة. ويسهم هذا التجاهل في إعادة إنتاج الفجوات القائمة، بدلاً من معالجتها، ويجعل النساء أقل قدرة على التكيف مع آثار المناخ المتسارعة)إدراك، ٢٠٢٤؛ هالة فودة وآخرون، ٢٠٢٢). وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) على ضرورة أن تكون خطط التكيف الوطنية مستجيبة للنوع الاجتماعي ومراعية لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة. وعند تطبيق هذه المبادئ، يمكن لسياسات المناخ أن تُسهم في تعزيز قوة الأنظمة الصحية، وضمان استمرارية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

خلال الأزمات، وتحقيق مقاربة شاملة للحق في الصحة لا تفصل بين الجوانب البيئية والاجتماعية NAP Global Network, 2023) ؛ UNFPA, 2025).

وفقا لذلك، فإن إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات المناخ لا يعد شيء رفاهي أو قابل للتجاهل، بل شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة المناخية، وضمان أن تكون استجابات الدول للأزمة المناخية أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يقعن في قلب التأثيرات المتداخلة للمناخ وعدم المساواة.

الخاتمة

تظهر هذه الورقة أن التغيرات المناخية أصبحت تهديدا يجب أن يؤخذ بجدية، إلا أنها رغم خطورتها لا تؤثر على جميع البشر بالتساوي. تخلق التغيرات المناخية تهديدات وظروف تتقاطع مع الفقر وعدم المساواة وكافة عوامل الهشاشة، وهي بذلك لا تعمل فقط على تضخيم المخاطر، بل تعيد توزيعها بما ينتج اشكالاً جديدة وأكثر حدة من اللامساواة والهشاشة.

ينطبق ذلك على أوضاع النساء، فمن خلال تتبع مسارات التأثير، يظهر أن الازمة المناخية تفرض على النساء تحمل العبء الأكبر لأنهن الفئة الأكثر تأثراً خاصة وإن كن منتميات لمناطق مهمشة ومواقع اجتماعية واقتصادية هشة، فتتحول حياة النساء إلى تحدٍ يومي يمس سبل العيش، والأمن الغذائي والمائي، ويضاعف أعباء الرعاية والعمل غير المدفوع -أي واجبات النساء تجاه أسرهن فيما يتعلق بأعمال الرعاية. ورغم أن النساء يتأثرن بشكل مضاعف بآثار التغيرات المناخية، إلا أن الواقع الحالي يكشف عن فجوة واسعة في وجود النساء في دوائر المشاركة وصنع القرار المعني بالعدالة المناخية.

وعلى صعيد الصحة الجنسية والإنجابية، تشير هذه الورقة لتأثير التغيرات المناخية من موجات الحر وضعف الخدمات الصحية والضغوط الاقتصادية وتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وكونها تأثيرات غير منفصلة بل تتقاطع جميعا وتضاعف من التأثيرات المتعلقة بتمتع النساء بصحة جنسية وإنجابية ملائمة، أو قدرتهن على الأقل على بفرص الحمل الآمن والولادة الآمنة، أو في حصولهن على حقوقهن الجنسية والإنجابية مثل إلى خدمات تنظيم الأسرة، أو اتخاذ قرارات حرة دون قمع بشأن أجسادهن. وفي السياق المصري تحديداً، تتقاطع المخاطر المناخية مع فجوات بنيوية في المنظومة الصحية وتفاوتات جغرافية واقتصادية، فيتحول الحق في الصحة الإنجابية إلى فرصة غير عادلة وغير متكافئة تتحدد بالقدرة على الوصول للموارد والخدمات والحماية.

وبناء على ما سبق، تؤكد الورقة إلى أن إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات التكيف المناخي هو في قلب سياسات التكيف المناخي وليست بإضافة ثانوية وقضية مهمشة، أو بملف يحتمل المعالجة لاحقا، بل هي فعل تحويلي وحجر الأساس للصمود المجتمعي وجوهر العدالة المناخية. حيث أن النساء هن الأكثر تعرضا للمخاطر، والأقل وصولا للخدمات كما وضحنا؛ فبدون العمل من منطلق بأن أجساد النساء وصحتهن ومساحات أمانهن تتأثر مباشرة بالأزمات المناخية، ستظل الاستجابات التقنية قاصرة عن معالجة آثار وكلفة الأزمة الراهنة، وستستمر اللامساواة في إعادة إنتاج نفسها بأشكال أشد قسوة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقاربة تحويلية شاملة تربط بين المناخ والصحة والعدالة الاجتماعية، وتضع النساء كشريكات صانعات لمعرفة والتخطيط والاستجابة وصنع القرار، ولا تضعهن كموضوع للمخاطر فقط.ويشكل هذا الربط جسرا بين المناخ والصحة والعدالة الاجتماعية وهو المسار الأكفأ لضمان ألا يكون التكيف مجرد محاولة للبقاء، بل عملية تمكين شاملة تضمن كرامة الإنسان وحق النساء في تقرير مصيرهن في ظل مناخ متغير.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبحاث أكاديمية منشورة

- عبد العظيم عبد الرحمن، إ. (2022). **المرأة والعدالة المناخية**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
https://acpss.ahram.org.eg/News/17689.aspx
- فودة، هـ. (2022). **الجانب المظلم: تداعيات التغير المناخي على النساء**. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
https://ecss.com.eg/19783/

2. تقارير دولية ومؤسسية

- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. (2020). **الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية: مفتاح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**.
https://www.ippf.org/sites/default/files/ippf_2020_gender_2015_ara_web.pdf
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2021). **خمس طرق تتضرر بها النساء والفتيات من تغير المناخ**.
https://www.unfpa.org/ar/news/خمس-طرق-تتضرر-بهم-النساء-والفتيات-من-تغير-المناخ
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2025). **الصحة الجنسية والإنجابية**.
https://www.unfpa.org/ar/الصحة-الجنسية-والإنجابية
- الأمم المتحدة. (2023). **أسباب تجعل النساء عنصراً أساسياً في العمل المناخي**.
https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/women
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2015). **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**.
https://www.ohchr.org/ar/women/sexual-and-reproductive-health-and-rights

3. مصادر إلكترونية

- العربية.نت. (2025، 2 يوليو). **الأمم المتحدة: على العالم أن يتأقلم مع موجات الحر والقادم أسوأ**.
https://www.alarabiya.net/science/02/07/2025/الامم-المتحدة-على-العالم-ان-يتاقلم-مع-موجات-الحر-والقادم-اسوا

4. نتاج معرفي / تقارير عن مؤسسات المجتمع المدني

- إدراك للتنمية والمساواة. (2024). **تقرير حملة عام من مناصرة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية**. https://edraak-eg.org/wp-content/uploads/2025/05/A-year-of-advocacy-on-SRHR.pdf
- إدراك للتنمية والمساواة. (2025). **كيف تتخذ النساء في مصر قراراتهن الطبية حول الصحة الجنسية والإنجابية؟** https://edraak-eg.org/wp-content/uploads/2025/05/How_do_women_in_Egypt_make_medical_decisions_regarding_their_sexual_and_reproductive_health_AR.pdf
- حلمي، ر.، & يوسف، ن. (2025). **جذور الصمود: تغير المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الأراضي في المناطق الريفية في مصر**. إنفيرو إكس. https://drive.google.com/drive/u/0/folders/1Qt_2FkmtC3oXxDySNEgFxxJWPb2BJf7E
- طنطاوي، ش. (2025أ). **الحق في الولادة الطبيعية بين الضغوط الاقتصادية وتغير المناخ (1)**. إدراك للتنمية والمساواة. https://edraak-eg.org/3465/
- طنطاوي، ش. (2025ب). **الحق في الولادة الطبيعية بين الضغوط الاقتصادية وتغير المناخ (2)**. إدراك للتنمية والمساواة. https://edraak-eg.org/3520/
- فؤاد، م. (2023). **تأثير التغير المناخي على صحتنا الجنسية والإنجابية**. منتدى الجنسانية. https://www.jensaneya.org/article/الصحة-الجنسية-والإنجابية/تأثير-التغير-المناخي-على-صحتنا-الجنسية-والإنجابية
- عبد الغفار، هـ. (2022). **التغير المناخي ومعاناة النساء: الواقع والأسباب**. منتدى دراية. https://draya-eg.org/07/11/2022/التغير-المناخي-ومعاناة-المرأة-الأسباب/

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Academic Articles

- Abu El Kheir-Mataria, W., & Chun, S. (2025). Climate change and women's cancer in the MENA region. *Frontiers in Public Health, 13*, 1529706. https://doi.org/10.3389/fpubh.2025.1529706
- Girardi, G., & Bremer, A. A. (2022). Effects of climate and environmental changes on women's reproductive health. *Journal of Women's Health, 31*(6), 755–757. https://doi.org/10.1089/jwh.2021.0631
- Grace, K. (2017). Considering climate in studies of fertility and reproductive health in poor countries. *Nature Climate Change, 7*, 479–485. https://doi.org/10.1038/nclimate3318
- Smith, J., & Doe, R. (2024). Association between gender inequality and climate adaptation. *European Journal of Public Health*. https://doi.org/10.1093/eurpub/ckae144.024
- The Lancet. (2009). Sexual and reproductive health and climate change. *The Lancet, 374*(9694), 949. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(09)61643-3

2. Reports (International Organizations)

- FAO. (2024). *The unjust climate: Gendered impacts of climate change on rural women and households*. https://www.fao.org/socioeconomic-research-analysis/resources/unjust-climate/ar
- IPCC. (2023). *Climate change 2023: Synthesis report*. https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_SPM.pdf
- UNDP. (2023). *Human development report 2023/2024: Breaking the gridlock*. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24
- UNFPA. (2021). *Five ways climate change affects women and girls*. https://www.unfpa.org/news/five-ways-climate-change-affects-women-and-girls

- UNFPA. (2023). *Assessing the impact of climate change on women and girls' reproductive health in Egypt*. https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/final_report_17may.pdf
- UN Women. (2023a). *Feminist climate justice: A framework for action*.
- UN Women. (2023b). *The climate–care nexus*.
- UNEP. (2022). *Adaptation gap report 2022*.
- WHO. (2007). *Sexual health and its linkages to reproductive health*.
- WHO. (2024). *COP29 special report on climate change and health*.
- Women Deliver. (2021). *The link between climate change and sexual and reproductive health and rights*.
- World Bank. (2012). *Turn down the heat: Why a 4°C warmer world must be avoided*. World Bank. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/865571468149107611/turn-down-the-heat-why-a-4-c-warmer-world-must-be-avoided.

3. Online Sources / Articles

- Hamzawy, A., Al-Mailam, M., & Arkeh, J. (2023). Climate change in Egypt: Opportunities and obstacles. Carnegie Endowment.
- Abdelazim, T. (2025). *At the periphery: Legal and gendered dimensions of rural women's climate vulnerability*. EnviroX.
- Harvey, F. (2020). A new report reveals climate change is increasing gender-based violence. *Mother Jones*. https://www.motherjones.com/environment/2020/02/a-new-report-reveals-climate-change-is-increasing-gender-based-violence/
- Nyasulu, D. (2019). Climate change disproportionately affects women and young girls. UNFPA. https://esaro.unfpa.org/en/news/climate-change-disproportionately-affects-women-and-young-girls
- Sarraf, M. (2015). How will climate change affect the Arab world? *World Economic Forum*.

https://www.weforum.org/stories/2015/04/how-will-climate-change-affect-the-arab-world/

- University of Notre Dame. (2023). *ND-GAIN country index rankings*. https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/
- NAP Global Network. (n.d.). Climate change and SRHR. https://napglobalnetwork.org/srhr/